

التاريخ: 24 مارس 2025

الإشارة: 2025 / 11

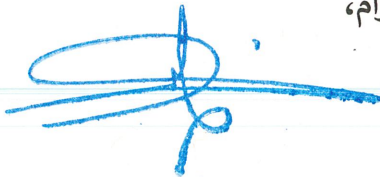
السادة / شركة بورصة الكويت للأوراق المالية  
المحترمين  
السادة / هيئة أسواق المال  
المحترمين  
دولة الكويت  
تحية طيبة وبعد،

الموضوع: عقد اجتماع مجلس الإدارة لمجموعة الخليج للتأمين (ش.م.ك.ع.)

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، وعملا بأحكام الفصل الرابع من الكتاب العاشر (الإفصاح والشفافية) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما، نود الإفادة بأن مجلس إدارة مجموعة الخليج للتأمين (ش.م.ك.ع.) سوف يجتمع يوم الخميس الموافق 27 مارس 2025 في تمام الساعة الثالثة مساءً، وحيث سيكون من ضمن بنود جدول الأعمال مناقشة البيانات المالية السنوية عن الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

مرفق نموذج الملحق (10) الخاص بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية.

وتفضلوا بقبول فائق التحية والاحترام،



خالد سعود الحسن  
نائب رئيس مجلس الإدارة  
والرئيس التنفيذي للمجموعة

ملحق رقم (10)

نموذج الإفصاح عن المعلومات الجوهرية

التاريخ	24 مارس 2025
اسم الشركة المدرجة	مجموعة الخليج للتأمين (ش.م.ك.ع)
المعلومة الجوهرية	نود افادتكم بأن مجلس إدارة مجموعة الخليج للتأمين (ش.م.ك.ع) سوف يجتمع يوم الخميس الموافق 27 مارس 2025 تمام الساعة الثالثة مساءً، وحيث سيكون من ضمن بنود جدول الأعمال مناقشة البيانات المالية السنوية عن الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2024.
أثر المعلومة الجوهرية على المركز المالي للشركة	لا يوجد أثر على المركز المالي للشركة.

يتم ذكر الأثر على المركز المالي في حال كانت المعلومة الجوهرية قابلة لقياس ذلك الأثر، ويستثنى الأثر المالي الناتج عن المناقصات والممارسات وما يشبهها من عقود.

إذا قامت شركة مدرجة من ضمن مجموعة الإفصاح عن معلومة جوهرية تخصها ولها انعكاس مؤثر على باقي الشركات المدرجة من ضمن المجموعة، فإن واجب الإفصاح على باقي الشركات المدرجة ذات العلاقة يقتصر على ذكر المعلومة والأثر المالي المترتب على تلك الشركة بعينها.

يتحمل من أصدر هذا الإفصاح كامل المسؤولية عن صحة المعلومات الواردة فيه ودقتها واكتمالها، ويقر بأنه بذل عناية الشخص الحريص في تجنب أية معلومات مضللة أو خاطئة أو ناقصة، وذلك دون أدنى مسؤولية على كل من هيئة أسواق المال وبورصة الكويت للأوراق المالية بشأن محتويات هذا الإفصاح، وبما ينفي عنهما المسؤولية عن أية أضرار قد تلحق بأي شخص جراء نشر هذا الإفصاح أو السماح بنشره عن طريق أنظمتها الإلكترونية أو موقعها الإلكتروني، أو نتيجة استخدام هذا الإفصاح بأي طريقة أخرى.